تقييم أداء التعليم العالي في مصر في إطار اقتصاد المعرفة

أ.م.د/ نيفين فرج إبراهيم إبراهيم
أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة الأزهر/ فرع البنات/ القاهرة

مقدمة

لقد أدى التنامي السريع في عالم التكنولوجيا والمعلومات إلى ظهور مفاهيم جديدة ، مثل : اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على المعرفة كمورد اقتصادي يدفع بعملية التنمية، والتي تمثل عنصرا مهما في العملية الإنتاجية. مما يحتم على كل الدول ضرورة تفعيل منظومة المعرفة، التي تحتاج إلى مجهودات ومهارات عقلية وذهنية لابد من تنميتها من خلال التعليم والبحث العلمي .

ومما لا شك فيه أن للتعليم دورا أساسيا في بناء رأس المال البشري وتنميته، لأنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف المجالات، ولأن رأس المال البشري هو غاية التنمية ووسيلتها، فأصبح من الضروري أن يسعى التعليم إلى تزويد رأس المال البشري بالكفاءات والمهارات المناسبة، حتى يقوم بدوره في اقتصاد المعرفة الذي تتزايد فيه الثروة نتيجة إنتاج واستخدام وتوزيع المعرفة . ويعد التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من أكثر دعائم اقتصاد المعرفة أهمية ؛ لأن التعليم العالي يعد مرحلة متقدمة بين مختلف المراحل التعليمية، ووسيلة مهمة للنهوض بالدول، ومساعدتها على تطوير طاقاتها الذاتية في إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على الإسهام في بناء المستقبل.

مشكلة البحث

التعليم يعد أحد ركائز الاقتصاد المعرفي، كما أنه ليس هناك مصدر أكبر لتوليد المعرفة من التعليم في جوانبه المختلفة النظرية والتطبيقية، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدعم من جانب الدولة، سواء في زيادة معدل الإنفاق على التعليم أو زيادة معدلات الاستثمار لتطوير التعليم العالي في مصر؛ نظرا لأن مؤسسات التعليم العالي استوعبت النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو،

وبالنظر إلى مؤشرات التعليم العالي في مصر في تقارير التنافسية الدولية نجد أن مصر تحتل مكانة غير متقدمة، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة الوضع الحالي للتعليم العالي في مصر ومؤشرات أدائه، من أجل تحسين قدرته التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة وخصائصه ومقوماته المختلفة، مع دراسة أحد هذه المقومات وهو التعليم. وبالتحديد التعليم العالي في مصر، وتحليل بعض المؤشرات التي تعكس أدائه.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أهمية التعليم لأنه يعد أحد دعائم النهضة الاقتصادية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، كما أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد من أكثر عناصر الإنتاج أهمية، فمع الاتجاهات المتزايدة نحو العولمة وما شهدته السنوات الأخيرة من تزايد الدور الذي يقوم به العلم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من خلال الاقتصاد المعرفي، كل هذا أدى إلى زيادة أهمية التعليم ،كما ترجع أهمية البحث إلى حاجة الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص إلى تحقيق نمو وإحراز تقدم في القطاع الاقتصادي القائم على المعرفة، وذلك من خلال توظيف المعارف في النهوض بالنشاط الاقتصادي، وترجع أهمية البحث أيضا إلى أهمية الدور الذي يقوم به اقتصاد المعرفة في تزويد جميع الدول بالوسائل اللازمة للإسراع بعملية التقدم، بالشكل الذي يزيد من قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مناهج البحث

يقوم البحث على منهجين كالتالي:

١-المنهج الوصفي: ويتم من خلاله التعرف على ماهية اقتصاد المعرفة، مفهومة وخصائصه ودعائمه الأساسية التي توفر البنية التحتية اللازمة له، ودراسة الوضع الحالي للتعليم العالي في مصر، لما له من أهمية في تعزيز التنمية المستدامة وبناء اقتصاد المعرفة.

٢-المنهج التحليلي : لتقييم أداء التعليم العالي في مصر، من خلال تحليل بيانات بعض المؤشرات التي تعكس واقع التعليم العالي في مصر.

مما سبق ينقسم البحث إلى جزأين، الجزء الأول يتناول مفهوم الاقتصاد المعرفي، وخصائصه، ودعائمه الأساسية، ويتناول الجزء الثاني التعليم العالي في مصر ومؤشرات أدائه، للوقوف على دوره في تنمية الاقتصاد المعرفي. وينتهي البحث بخاتمة تتناول النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
مفهوم الاقتصاد المعرفي، وخصائصه، ودعائمه الأساسية

مقدمة

أصبح التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، فالاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ويعمل على تحفيز التنافس الدولي، ويعد توجهًا عالميًا حديثًا تسعى إلى تحقيقه الدول والمجتمعات من خلال الاستفادة من المعرفة.كما أن زيادة الاستثمار في الاقتصاد المعرفي يعد أمرا ضروريا لمواجهة التحديات التي تعترض الدول المختلفة، ومنها خلق وظائف جديدة من خلال تنويع الاقتصاد والابتكار، وزيادة الاستثمار في القطاعات المتصلة بالمعرفة.

١-١ مفهوم الاقتصاد المعرفي

للوقوف على مفهوم الاقتصاد المعرفي ينبغي أن نشير إلى أن هناك العديد من المصطلحات المستخدمة للتعبير عنه منها، اقتصاد المعلومات واقتصاد الإنترنت والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الالكتروني والاقتصاد الشبكي واقتصاد المعلومات واقتصاد اللاملموسات والاقتصاد الجديد، وكل هذه التسميات تعبر عن اقتصاد المعرفة(معهد التخطيط القومي،٢٠١٧، ص٢)(عبد الرسول،٢٠١٣، ص١٢٣).

مما سبق نجد أن هناك الكثير من المسميات لاقتصاد المعرفة، كذلك ليس هناك تعريف واحد متفق عليه لاقتصاد المعرفة ومن هذه التعريفات ما يلي:

١-الاقتصاد الذي تعتمد فيه منشآت الأعمال على قوة الحاسب الآلي، والعقول البشرية جيدة التعليم في زيادة القيمة المضافة وخلق الثروة,(Brinkley and lee 2007).

٢-هو استخدام التقنية وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة أنشطتها ومجالاتها من خلال الاستفادة من المعلومات والإنترنت وتطبيقاته المختلفة (المرصد الوطني للتنافسية،٢٠١٢، ص٩).

٣-هو الاقتصاد الذي تقوم فيه عملية توليد واستغلال المعرفة بالدور الكبير في خلق الثروة. ومن ثم فإنه ليس فقط إنتاجا وتوسيعا لحدود المعرفة. وانما يعني استخدام واستغلال كل أنواع المعرفة بأقصى ما يمكن من فاعلية في كل نواحي الأنشطة الاقتصادية. لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وفتح آفاق جديدة للتوظف والرفاة(نفادي،٢٠١٤، ص٢٥٤).

٤-كما أنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع مجالات نشاط المجتمع الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باستمرار أي إقامة التنمية الإنسانية. وهذا يتطلب البناء والتوزيع الناجح للقدرات البشرية،وهذا تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاقتصاد المعرفي(عبد الرؤوف، يناير٢٠١٤، ص١٠٢)(UNDP,2003).

٥-عرفه البنك الدولي (WB) بأنه :الاقتصاد الذي تقوم فيه المؤسسات والمنظمات والأفراد والمجتمعات بإنشاء المعارف واكتسابها ونقلها واستخدامها بفاعلية، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (WWW.Worldbank.org).

٦-كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي الأسيوي- الباسيفيكي (APEC) بأنه الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج ونشر واستخدام المعرفة المحرك الرئيسي للنمو وتكوين الثروة والتوظيف في كل قطاعات الاقتصاد القومي (معهد التخطيط القومي،٢٠١٧، ص٣)(عبد الرؤوف،٢٠١٤، ص١٠٢).

٧-عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه الاقتصاد الذي يستند مباشرة إلى إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات والاستثمارات ذات التقنية العالية (عبد المنعم، قعلول،٢٠١٩، ص١١)(OECD,1996).

٨-وعرفه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٠٢ بحجم البيانات والمعلومات والخبرات والإرشادات التي يكتسبها الفرد في مراحل مختلفة من الزمان، وتترسخ في الأذهان ويتم استخدامها للخروج بمعلومة جديدة علمية أو تطبيقية، ويمكن أن تؤدي إلى منتج جديد سلعي أو خدمي بما يحقق معه التنمية المستدامة(عبد الرازق،٢٠١٣، ص١٥٠).

٩-كما يعرف بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلومات وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مرتكزا بقوة

على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي، خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال (شاهين،٢٠١٨، ص٢١)(خليفي ومنصور،٢٠٠٥، ص٥٣).

١٠- يعرف كذلك بأنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة في كافة نواحي الأنشطة الاقتصادية (عبد الرازق،٢٠١٢، ص١٥٠)، بمعنى أن المعرفة تشكل موردا أساسيا في العملية الإنتاجية، وإن النمو يزداد بازدياد هذا المكون القائم على تقنية المعلومات والاتصالات باعتبارها قاعدة انطلاق هذا الاقتصاد(زليخة، محمد،٢٠١٨، ص٥١٤).

١١- الاقتصاد المعرفي هو جزء من الاقتصاد يشارك في إنتاج وتوزيع المعرفة وقد وضعه.Fritz Matchup (Hogan,2011,p.3)

١٢- كما يعرف بأنه الجزء من الاقتصاد الذي يضم الصناعات كثيفة المعرفة، وبالتالي يتم تقسم الاقتصاد إلى قطاعين قطاع كثيف المعرفة، وهو القطاع الذي يعتمد في الإنتاج على تكنولوجيا متقدمة وعمالة ذات مستوى تعليمي ومهاري مرتفع، وقطاع غير كثيف المعرفة يعتمد على طرق إنتاجية تقليدية وعمالة ذات مستوى تعليمي ومهاري منخفض (عبد الله،٢٠١٨، ص١١٦).

ومن الضروري أن نفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة والذي يعد مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة، ويمنح مكانة خاصة للمعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إطار مجتمع المعرفة (الأغا، ص٤٣)، وبالتالي فإن الاقتصاد القائم على المعرفة تؤدي فيه المعرفة دورا بارزا في خلق الثروة، وهذا دور قديم ظلت المعرفة تؤديه في الاقتصاد، ولكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد، حيث أصبحت أكثر عمقا عما كانت عليه من قبل(زليخة، محمد،٢٠١٨، ص٥١٤)، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في كافة الأنشطة الاقتصادية، فالدول الصناعية التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات ينتج عنها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة وصلت إلى مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في مرحلة الاقتصاد المعرفي(معهد التخطيط القومي،٢٠١٧، ص٣).

١-٢ خصائص اقتصاد المعرفة

يتمتع اقتصاد المعرفة بعدد من الخصائص منها ما يلي:

١- اقتصاد متنام من المستوى المحلي إلى آفاق التكامل العالمي، ويتميز بالقدرة على الانتشار بدلا من التمركز، ويعمل على تحقيق التنوع بدلا من النمطية (غضبان،٢٠١٨، ص١٠٠)(طعان،٢٠٠٩، ص ١٠-١١).

٢-اقتصاد وفرة فهو مورد متجدد على خلاف معظم الموارد المستنفذة، حيث تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة وكثرة الاستخدام وتنتشر بالمشاركة (العبد الجبار،٢٠١٧، ص٦٩).

٣-يرتبط ارتباط وثيق بمصادر المعرفة العالمية. وتمثل تقنية المعلومات والاتصالات الأداة الرئيسية لفاعلياته (وزارة الاقتصاد والتخطيط،٢٠١٥، ص٧)، فالمعرفة تتوسع باستمرار مع التكنولوجيا والابتكار، حيث إن المعرفة وسيلة أساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعيته وكميته(محمد،٢٠١١، ص٨٨).

٤-اقتصاد يرتكز على الاستثمار في (مصادر المعرفة) الموارد البشرية، بوصفها رأس المال الفكري والمعرفي أكثر من الاستثمار في نواتج المعرفة (الأصول المادية) لرأس المال البشري بنوعية عالية (زليخة،محمد،٢٠١٨، ص٥١٥)، ومن ثم نجد أنه يعتمد على القوي المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة(الغالبي،الزبيري ،٢٠٠٩،ص٥٨)، فتسهم العمالة بالأفكار والمهارات والمعرفة من خلال استخدام أحدث التقنيات، وبالتالي تعد المهارات والمعرفة الأصول الرئيسية في هذا الاقتصاد (وزارة الاقتصاد والتخطيط،٢٠١٥، ص٧)(عبد الرؤوف،٢٠١٤، ص١٠٧).

٥- يمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية فلا توجد حواجز أو موانع للدخول إليه فهو منفتح بالكامل على العالم(هلال،٢٠١٤، ص١٥٦)، فلا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة مع الآخرين (شاهين،٢٠١٨، ص٧٧)، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد (الشمري،٢٠٠٨، ص٧٣).

٦- تخضع سلع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد الغلة، في حين تخضع السلع المادية لقانون تناقص الغلة (علي،٢٠١٩، ص٣٦)(علة، ص٨).

٧-يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التطويع مع المتغيرات والمستجدات الحياتية (هلال،٢٠١٤، ص١٥٦)(أبورونية، ص٨).

٨- لا تمثل المسافات فيه أيا كان بعدها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام(شاهين،٢٠١٨، ص٧٧)(علة، ص٦).

٩-يوفر مستوى مرتفع لدخول الأفراد ؛ لأن الاستثمارات القائمة على المعرفة تولد عوائد متزايدة من عناصر الإنتاج، وبالتالي تحقق المزيد من الثروة للجميع (محمد،٢٠١١، ص٨٨٨).

١٠- يتمتع بقدرة على التجديد والابتكار وايجاد وتوليد منتجات فكرية ومعرفية جديدة تماما لم تكن معروفة في السوق من قبل(عبد الرؤوف،٢٠١٤، ص١٠٦).

١١- المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الافراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية ، بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة(شاهين،٢٠١٨، ص٧٧).

١-٣ الدعائم الأساسية لاقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة باعتماد النمو فيه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى، إذ يعد استثمار المعرفة في جميع قطاعات الاقتصاد مفتاحا للتنمية، وتوليد فرص العمل، واحداث تنوع اقتصادي، في ضوء هذا التحول أصبحت العوامل المحركة للاقتصاد مختلفة عما كانت عليه من قبل، وعليه فقد صاحب هذا التحول تغيير في بعض السياسات الاقتصادية، والتي تعكس توجيه اهتمام أكبر لركائز الاقتصاد المعرفي كالتالي(وزارة الاقتصاد والتخطيط،٢٠١٥، ص٧)(العبد الجبار،٢٠١٧، ص٧٠):

١-التعليم : للتعليم دور مهم في اقتصاد المعرفة باعتبار أنه يؤدي في النهاية إلى توافر رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة والاستثمار فيها، فضلا عن أنه يؤدي إلى الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية (عبد الهادي،٢٠١٩، ص١٦٣).ويعد التعليم ضرورة من أجل زيادة قدرة الأفراد على اكتساب المعرفة واستخدامها، كما تعتبر قوة العمل الماهرة والمتعلمة تعليما جيدا مهمة من أجل خلق واكتساب ونشر وتوظيف المعرفة بشكل كفء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية

وتحقيق النمو الاقتصادي (علي،٢٠١٩، ص٦٥)ويتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية ورأس المال البشري القادر على دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل، فضلا عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعليم مدى الحياة(الأغا، ص٤٥)، ومن ثم نجد أن التعليم يعد المدخل الأساسي للاقتصاد القائم على المعرفة والذي يركز على الموارد البشرية (هلال،٢٠١٤، ص١٥٧)،كما أن التعليم الجيد هو السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمع، والذي يهيئ المناخ الملائم لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير الأيدي العاملة المؤهلة، وهو التحدي الذي يجب أن يميز المرحلة القادمة (قريبي وعطية،٢٠١٥، ص٧٩).

كما ينبغي أن نشير إلى أن تطوير التعليم يحدث تغيرات كبيرة على كل المستويات وفي مجالات متنوعة، تتضمن استراتيجيات تعتمد على التكنولوجيا والتدريب العملي واستثمار المخرجات الملائمة لسوق العمل لتطوير بيئة اقتصاد المعرفة ،وهذا يتطلب الاستفادة من المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية والتربوية (المرصد الوطني للتنافسية،٢٠١٣، ص٩)،كما أن التعليم يسهم بشكل كبير في تقليل فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة والنامية وذلك في حالة تقديم خدمة تعليمية متطورة ومتميزة (عبد الرؤوف،٢٠١٤، ص١١٣)

ويعتمد اقتصاد المعرفة اعتمادا أساسيا على نشر المعلومات واستثمارها بالإضافة إلى توليدها، فنجاح المؤسسات التعليمية يعتمد على فعاليتها في جمع المعرفة واستعمالها في برامج الإنتاجية وفي توليد سلع وصفات جديدة، وقد أصبح الاقتصاد يقاد من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة، وهناك أنواع عديدة من شبكات المعرفة مثل شبكات الجامعة وشبكات مراكز البحوث، وشبكات مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق، وشبكات الصناعات المختلفة وغير ذلك من الشبكات، وأصبح المجتمع الذي لا يعتني بتشبيك مؤسسات المعرفة مجتمعًا متأخرًا عن الركب الاقتصادي العالمي (الأغا، ص٤٥) (نفادي،٢٠١٤، ص٢٥٤)، ويشير الكثير من الاقتصاديين إلى أن أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجد مصدره في التقدم المعرفي(OECD,1996, pp11-12).

٢-الابتكار:النظرية الاقتصادية توضح أن التقدم التقني هو المصدر الرئيسي لنمو الإنتاجية، وأن نظام الابتكار هو أساس هذا التقدم، ويشير نظام الابتكار إلى

شبكة المؤسسات والقوانين والاجراءات التي تؤثر على الطريقة التي تقوم الدولة من خلالها باكتساب وإيجاد ونشر واستخدام المعرفة، وتشمل المؤسسات في نظام الابتكار على الجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة بالإضافة إلى مراكز الفكر، وتعتبر الحكومة والمنظمات غير الحكومية أيضا جزءا من نظام الابتكار، حيث يفترض أن تقوم كل منهما بإنتاج معرفة جديدة، ونظام الابتكار الفعال هو النظام الذي يوفر البيئة التي تغذي وتشجع البحث والتطور، والذي ينعكس بدوره في شكل سلع وعمليات تشغيل جديدة ومعرفة جديدة، وبالتالي فهو يمثل مصدرًا أساسيًا للتقدم الفني(علي،٢٠١٩، ص٦٦)(هلال،٢٠١٤، ص١٥٧).

ولقد أكدت العديد من الدراسات أن الابتكار وتوليد المعرفة الفنية لهما آثار إيجابية على النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية(نفادي،٢٠١٤، ص٢٦٨)(علي،٢٠١٩، ص٦٦)، ومن ثم نجد أن الابتكار يعد من العناصر المهمة لاقتصاد المعرفة، وهو القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية من خلال الإدارة الجيدة والترابطات الشبكية(المرصد الوطني للتنافسية،٢٠١٢، ص٩).

٣- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة اقتصاد المعرفة، وأداة فعالة في تشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، ولقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ثورة في انتقال المعلومات والمعرفة حول العالم، نتيجة لانخفاض تكلفة الاستخدام نسبيًا لهذه التكنولوجيا وقدرتها على تجاوز المسافات، ويساعد توفر بنية أساسية من المعلومات المناسبة والحديثة على تسهيل التواصل الفعال والانتشار والاستحواذ على المعرفة والمعلومات،وتشيرتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إمكانية الوصول والاعتماد على الحاسبات والهواتف والتلفزيون وأجهزة الراديو، بالإضافة إلى الشبكات المتنوعة التي تعمل على الربط بينها، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها الاجهزة والبرامج والشبكات، التي تستخدم في جمع وتخزين ونقل وعرض المعلومات في شكل صوت وبيانات وكتابات وصور إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم (علي،٢٠١٩، ص٦٧)(VestorKuo, 2011, pp 11-15).

وتسهم البنية الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وفي تحسين وزيادة إنتاجية العمل من خلال الزيادة في مستوى الاستثمار

في نظم المعلومات والاتصالات، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات(نضادي،٢٠١٤، ص٢٦٧).(Zhen-Wei Qiang, et al ,2004)

مما سبق نجد أن الاقتصاد المعرفي يحتاج إلى تهيئة بيئة تكنولوجية تحتية داعمة، تسهل نشر وانتاج المعرفة وامكانيات توظيفها لتعزيز الاقتصاد المعرفي، وتحفيز المشروعات على إنتاج قيم مضافة عالية(هلال،٢٠١٤، ص١٥٨)(المرصد الوطني للتنافسية،٢٠١٣، ص٩).

٤- النظام الاقتصادي والمؤسسي:يوفر الأطر القانونية والتشريعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتجعل تقنية المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسرًا، وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية على التقنيات الحديثة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(عبد الرسول،٢٠١٣، ص١٤٣)(منظمة التعاون والتنمية،٢٠١٠، ص٢٣١).

مما سبق يمكن القول إن الاقتصاد العالمي يتجه نحو نظام جديد يعتمد أساسًا على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يرتكز على القوة البدنية والآلات والمواد الخام، أصبح يتجه نحو المعرفة إذ تزداد القيمة المضافة فيه بالمعرفة لا بالجهد البدني، ومن ثم يمكن القول بأن الاقتصاد المعرفي يعد توجهًا علميًا حديثًا تسعى إلى تحقيقه الدول والمجتمعات من خلال الاستفادة من المعرفة، والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات، وإيجاد اقتصاد رقمي يكون أساسه شبكات الاتصالات والمعلومات، والاعتماد على قوة المعلومات والمعرفة ورأس المال البشري أكثر من الاعتماد على المواد الخام والثروات الطبيعية (هلال،٢٠١٤، ص ص١٥٥- ١٥٦).

المبحث الثاني :
التعليم العالي في مصر و تقييم أدائه

مقدمة

يعتبر التعليم من العوامل الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، ومن المصادر المهمة لتعزيز التنافس الدولي خاصة في مجتمع المعلومات، لأنه يمثل جواز المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات، عن طريق تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يمثل محور العملية التعليمية، بما يعني أن مجتمع واقتصاد المعرفة مرتبط بمجتمع التعليم ،لأنه أساس التقدم وتحقيق الذات (قريبي وعطية،٢٠١٥، ص٧٩).

ويعد التعليم السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمع، والذي يهيئ المناخ الملائم لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وبشكل خاص التعليم العالي الذي يقدم مساهمات مهمة في بناء مجتمع قوي يقضي على الفقر(World Development Report, 2018)ويوفر الأيدي العاملة المؤهلة، والتي تسهم في رفع الإنتاجية وزيادة النمو ، وهو التحدي الذي يجب أن يميز المرحلة القادمة (قريبي وعطية،٢٠١٥، ص٧٩).وعلى الرغم من صعوبة تحديد المساهمة المباشرة للتعليم العالي في النمو، إلا أن هناك دراسات توضح أن البلدان التي لديها نسبة أكبر من الخريجين المتعلمين في القوة العاملة لديها إنتاجية عمل أكبر وقدرة أكبر على تكييف التكنولوجيا والابتكار(Bloom et al, 2014)،وقد أظهرت الدراسات أيضًا أن التعليم العالي يؤدي إلى توفير عوائد للخريجين ومتوسط هذه العوائد آخذ في الازدياد، وتتجاوز هذه العائدات تلك الموجودة في مستوى التعليم الأساسي والثانوي(Montenegro and Patrinos,2014).

٢-١ التعليم العالي في مصر

التعليم العالي يمثل جميع المؤسسات التعليمية التي يشترط لالتحاق الطلاب بها حصولهم على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، والمؤدية إلى الحصول على مؤهلات ما بعد الدراسية -البكالوريوس والليسانس -بما في ذلك الشهادات المهنية والفنية والأكاديمية ،فضلاً عن الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه ،ويمكن تصنيف التعليم العالي في مصر إلى قسمين هما:

١-التعليم العالي الجامعي: ويتضمن كل الجامعات الحكومية شاملة جامعة الأزهر والجامعات الخاصة والأجنبية. وتحتوي الجامعات الخاصة على بعض الجامعات المؤسسة طبقا لاتفاقيات مشتركة أو قانون خاص، مثل جامعة النيل، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل(علي،٢٠١٩، ص١٣٣).

٢-التعليم العالي غير الجامعي:

ويضم التعليم العالي غير الجامعي ثلاثة أنواع كالتالي:

١-المعاهد العليا والمتوسطة التي تتبع وزارة التعليم العالي: تم إنشائها فيعام ١٩٥٦ بوصفها مراكز للتدريب المهني الصناعي والتجاري والزراعي. وقد كانت هذه المعاهد تابعة لوزارة التربية والتعليم إلى أن أنشأت وزارة التعليم العالي في عام ١٩٦١، فانتقلت إليها معظم مراكز التدريب المهني ، وفي عام ١٩٦٦ تم تغيير اسمها إلى معاهد إعداد الفنيين، وأصبحت مدة الدراسة بها سنتين، وتعتبر هذه المعاهد حلقة الوصل بين حملة المؤهلات العليا وحملة الثانوية العامة وما يعادلها، وفي عام ١٩٧٥ تغير اسمها من معاهد إعداد الفنيين إلى المعاهد الفنية (علي،٢٠١٩، ص١٣٣).

٢-المعاهد العليا التي تخضع لإشراف وزارة التعليم العالي: وهذه المعاهد إما خاصة تتبع جمعيات أهلية مشهرة أو حكومية تتبع جهات حكومية، وتتمثل في معاهد للخدمة الاجتماعية وللدراسات التعاونية والتجارية والزراعية والصناعية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية، والى جانب هذه المعاهد هناك معاهد متوسطة تخضع لإشراف وزارة التعليم العالي خاصة وحكومية ومدة الدراسة بها سنتان بعد المرحلة الثانوية(علي،٢٠١٩، ص١٣٣).

٣-تعليم عال يتبع وزارت مختلفة: مثل الكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، بالإضافة إلى بعض الأكاديميات مثل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التابعة لرئاسة مجلس الوزارة، وأكاديمية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، وأكاديمية الفنون التابعة لوزارة الثقافة(علي،٢٠١٩، ص١٣٤).

٢-٢تقييم أداء التعليم العالي في مصر

سوف يتم تقييم أداء التعليم العالي في مصر في ضوء عدد من المؤشرات كالتالي:

١- تطور عدد الجامعات ومعدلات القيد فيها

تعد معدلات القيد في التعليم العالي في أي دولة مؤشرا لقياس الإمكانيات والقدرات البشرية اللازمة للنهوض بالبحث العلمي والوصول إلى مجتمعات المعرفة، ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بضرورة التوسع في التعليم الجامعي في مصر ،وانعكس ذلك في طريقة انتشار التعليم الجامعي في محافظات مصر من خلال الجامعات الحكومية والخاصة، بعد أن أقرت الحكومة القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ،فزاد عدد الطلاب المقبولين والمقيدين، ومن ثم الخريجين ،ويوضح الجدول التالي رقم (١) تطور عدد الجامعات والطلاب بالجامعات الحكومية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٩ كالتالي:

جدول رقم (١)

تطور عدد الجامعات والطلاب بالجامعات الحكومية في مصر

خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٨/٢٠١٩

البيان / السنة	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد المقبولين	عدد المقيدين	عدد الخريجين
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٨	٣١٦	٢٧٥١٤١	١٣٦٦٤٩٠	٢٧٧٥٤٢
٢٠١٠/٢٠١١	١٩	٣١٧	٥١٩١٤	١٠٨١٢١٥	٢٧٤٣١٢
٢٠١١/٢٠١٢	١٩	٣٢٠	٢٥٤٥٨٩	١١٢٠٩٣٥	٢٨٤١٤٣
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٣	٣٢٥	٣٠٧١٩٠	١١٤٨٨٠٥	٢٧٨٦٣٤
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٣	٣٥٧	٣٢٢٨٨٦	١٢٢٠٠٦٥	٢٦٨٤٤٠
٢٠١٤/٢٠١٥	23	٣٧٣	٣٨٦٧٤٥	١٣٧٤٨١٢	١٨٩٦٥٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٤	٣٨٩	٤٢٢٧٤٤	١٥٦٩٧٠١	٢٤٥٠٣٨
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٤	٣٩٥	٤٢٦٧٧٣	١٦٩٠٦٦٢	٢٧٤٠٨٤
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٤	٤٠٠	٤١٦٨٤٦	١٧٧٤٤٠٠	٣٠١٩٢٣
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٦	٤١٣	٤٥٩٥٩٢	١٨٠٩٣١٥	-

المصدر: وزارة التعليم العالي، النشرة الدورية، القاهرة، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق رقم (١) ما يلي:

- زيادة عدد الجامعات الحكومية من ١٨ جامعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٦ جامعة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بمعدل زيادة قدره ٤٤,٤٪، ومن ثم زيادة عدد الكليات إلى أن بلغت ٤١٣ كلية في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بعد أن كان عددها ٢١٦ كلية في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمعدل زيادة قدره ٥٢,٢٪، وهذا يعكس أن هناك اهتماما من جانب الدولة لاستيعاب المزيد من الطلاب في الجامعات الحكومية.

- زيادة عدد الطلاب المقبولين في الجامعات الحكومية من ٢٧٥١٤١ طالبا وطالبة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ٤٥٩٥٩٢ طالبا وطالبة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ٦٧٪، كذلك زيادة عدد المقيدين من ١٣٦٦٤٩٠ طالبا وطالبة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١٨٠٩٣١٥ طالبا وطالبة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ٣٢,٤٪، وبالتالي زيادة عدد الخرجين من ٢٧٧٥٤٢ طالبا وطالبة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٣٠١٩٢٣ طالبا وطالبة في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بمعدل زيادة ٨,٧٪.

ويوضح الجدول التالي رقم (٢) تطور عدد الجامعات والطلاب بالجامعات الخاصة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٩ كالتالي:

جدول رقم (٢)

تطور عدد الجامعات والطلاب بالجامعات الخاصة في مصر

خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٨/٢٠١٩

البيان / السنة	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد المقبولين	عدد المقيدين	عدد الخريجين
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٧	٩٩	١٥٦٥٣	٦٩٣١٥	٩٦٠٧
٢٠١٠/٢٠١١	١٧	١٠٤	٨٥٢٢	٦٧٤٣٦	١١٥٩٧
٢٠١١/٢٠١٢	١٨	١٠٧	٢٠٦٨٨	٧١٥٨٢	١٣٠٧٧
٢٠١٢/٢٠١٣	١٩	١١٣	٢٦١٩٦	٨٨٣٥٨	١٣٢٦٦
٢٠١٣/٢٠١٤	١٩	١١٧	٢٦٦٢٧	١٠٥٨٤٢	١٠٧٩٤
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠	١٢٣	٣٠٦٠٨	١٠٥٧٨٥	١١١٢٩
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠	١٢١	٣٣٩٥٥	١٣١٩٣٣	١٥٢٥٤
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠	١٢٧	٣٦١٣٦	١٣٧٩٨١	٢١٣٨٩
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٤	١٤٣	٣٩٣٨٨	١٦٤٩٤٩	٢٣٩٤٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٤	١٤٨	٤٥١٢٨	١٨٦١٨١	-

المصدر: وزارة التعليم العالي، النشرة الدورية، القاهرة، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) ما يلي:

- زيادة عدد الجامعات الخاصة من ١٧ جامعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٤ جامعة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بنسبة زيادة قدرها ٤١,٢٪ تقريبًا، وكذلك زيادة عدد الكليات من ٩٩ كلية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١٤٨ كلية في عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بنسبة زيادة قدرها ٤٩,٥٪ تقريبًا خلال نفس الفترة السابقة. وهذا يعكس مدى مشاركة القطاع الخاص في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.

- زيادة عدد المقبولين في الجامعات الخاصة من ١٥٦٥٣ طالبًا وطالبة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ٤٥١٢٨ طالبًا وطالبة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ١٨٨,٣٪، كذلك زيادة عدد المقيدين من ٦٩٣١٥ طالبًا وطالبة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١٨٦١٨١ طالبًا وطالبة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ١٦٨,٦٪، ومن ثم زيادة عدد الخرجين من ٨١٢٦ طالبًا وطالبة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٣٩٤٢ طالبًا وطالبة في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل زيادة ١٤٩,٢٪، وهذا يعكس تزايد الطلب على الالتحاق بالجامعات الخاصة.

- وبمقارنة معدل القيد بالتعليم العالي بمصر والذي يمثل ٣٢٪ من إجمالي الطلاب المقيدين بالتعليم العالي بعدد من الدول في عام ٢٠١٤ نجد أنه أكبر من معدل القيد في بعض الدول الافريقية، حيث بلغ ١٠٪ في الكونغو، و١١٪ في غنيا، و٦٪ في موريتانيا، ولكن في بعض الدول العربية كان المعدل في مصر أقل من معدل القيد في المملكة العربية السعودية حيث بلغ المعدل فيها ٦١٪، وفي الجزائر ٣٥٪، وكان المعدل في مصر أكبر من معدل القيد في المغرب والإمارات العربية المتحدة على التوالي بنسبة ٢٥٪، ٢٢٪. وبمقارنة معدل القيد في مصر بالدول التي حققت تقدما كبيرا في مجتمع اقتصاد المعرفة في عام ٢٠١٤ نجد أن الفرق كبير بين مصر وهذه الدول، فيصل هذا المعدل في كوريا إلى ٩٥٪، وفي فنلندا واسبانيا ٨٩٪، الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٨٧٪ (UNESCO,2016, pp.433-435)، أي ضعف النسبة في مصر. وبالتالي نجد أن مشكلة التعليم العالي في مصر ليست مشكلة كم، حيث يتناسب معدل القيد بالتعليم العالي في مصر والذي يمثل ٣٢٪ إلى حد ما مع مستوى التنمية، كما أنه أعلى من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٧٪ (علي، ٢٠١٩، ص١٤٠).

٢- تصنيف الجامعات المصرية على مستوى العالم

يعد التصنيف العالمي للجامعات ظاهرة حديثة نسبيًا، حيث يمتد تاريخها إلى ما يقرب من خمسة عشر عامًا (عيسوي، ٢٠١٩، ص٢٦)، وترجع أهمية هذه التصنيفات

إلى أنها تساعد على تحسين السمعة العالمية للتعليم العالي في مصر، وتسهم في جذب الطلاب الوافدين، وزيادة السياحة التعليمية وتدفقات النقد الأجنبي، فضلا عن زيادة فرص خريجي الجامعات المصرية في الحصول على فرص عمل إقليمية ودولية، وزيادة فرص شباب الباحثين في الحصول على منح للدراسات العليا بالخارج(albawabhnews.com).

كما تسهم التصنيفات العالمية للجامعات في توفير المعلومات لمساعدة الحكومات في الدول المختلفة على صياغة سياسات التعليم العالي فيها، ومساعدة إدارة الجامعات في تحديد الأولويات الاستراتيجية، واتخاذ القرارات الاستثمارية لتطوير خدمات التعليم والبحث وخدمة المجتمع، كما تساهم في توجيه قطاع الصناعة للجامعات المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المتصلة بتمويل نشاطات البحث والتطوير وفي توظيف خريجي الجامعات(alamarabi.com).

ويعد رفع مستوى الجامعات والتعليم العالي هدفا رئيسيا لهيئات التعليم في العالم، وتسعى الجامعات المصرية إلى تحسين مكانتها بين الجامعات في التصنيفات العالمية، من خلال رفع مستوى التعليم والبحث والتطوير ومعامل الأثر لبحوث الكوادر الأكاديمية وهناك جهود عديدة تبذل للارتقاء بمستوى مخرجات المنظومة التعليمية، ورفع القدرة التنافسية للجامعات المصرية عالميا، لتحقيق المكانة الإقليمية والدولية التي تليق بها (alamarabi.com)، ولقد أسهمت هذه الجهود في إدراج عدد من الجامعات المصرية في التصنيفات المختلفة.

ومن أشهر هذه التصنيفات وأكثرها متابعة ما يلي:

١- تصنيف شنغهاي Shanghai Ranking: ويعرف بالتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) تقوم به جامعة شنغهاي وبدأ العمل به عام ٢٠٠٣، ويعتمد على أربعة معايير أساسية تناقش جودة العملية التعليمية والبحثية (عيسوي،٢٠١٩، ص٩٤)، ويرتب فقط أول ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، وجاءت جامعة القاهرة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم بتصنيف ٤٠١-٥٠٠ خلال الفترة من عام ٢٠١١حتى ٢٠١٨، وجاء ترتيب جامعة الإسكندرية خارج أفضل ٥٠٠ جامعة بتصنيف ٧٠١-٨٠٠ في عام ٢٠١٧، ولكنها أحرزت تقدمًا في عام ٢٠١٨ وجاء تصنيفها ٦٠١-٧٠٠، ثم جاءت جامعة المنصورة بترتيب ٨٠١ -٩٠٠ في عام ٢٠١٨(http://www.shanghairanking.com).

وفي عام ٢٠١٩ أصبحت جامعة القاهرة بين أفضل ٣٠١ - ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم، وكانت في مقدمة الجامعات المصرية في هذا التصنيف، ثم جامعة عين شمس والإسكندرية في الترتيب٧٠١ - ٨٠٠، ثم جامعة المنصورة بترتيب ٨٠١ - ٩٠٠،فجامعة الزقازيق بترتيب٩٠٠ - ١٠٠٠، ولقد تضمن هذا التصنيف ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم في عام٢٠١٩(http://www.shanghairanking.com).

٢-تصنيف التايمز للتعليم العالي: TIMES HIGHER EDUCATION (THE)) بدأ العمل به عام ٢٠٠٤،هو تصنيف تقوم من خلاله مجلة التايمز بترتيب أفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم، ويترجم ذلك التصنيف مفهوم أداء المؤسسات التعليمية بالاعتماد على خمسة أبعاد رئيسية(عيسوي،٢٠١٩، ص٩٣).

وتضمن التصنيف في عام ٢٠١٧، ثماني جامعات مصرية منها الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهي جامعة خاصة، وعدد من الجامعات الحكومية هي جامعة سوهاج، وقناة السويس بترتيب ٦٠١-٨٠٠، ثم جامعات(عين شمس، والإسكندرية، والقاهرة، والمنصورة، وجنوب الوادي) بترتيب +٨٠٠، وفي عام٢٠١٨ كان عدد الجامعات في التصنيف تسع جامعات هي الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبني سويف بترتيب ٦٠١-٨٠٠، ثم جامعات (عين شمس، والإسكندرية ،واسيوط، والقاهرة، والمنصورة، وجنوب الوادي، وقناة السويس) بترتيب ٨٠١-١٠٠٠ (عيسوي،٢٠١٩، ص٣٣).

وفي عام ٢٠١٩ كانت الجامعات المصرية الأكثر حضورا في هذا التصنيف، حيث شمل التصنيف تسع عشرة جامعة مصرية(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠١٨)،وهي الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعات (بنها، وبني سويف، وكفر الشيخ، والمنصورة، وقناة السويس) بترتيب ٦٠١-٨٠٠، ثم جامعات(الاسكندرية، والقاهرة، والفيوم، وسوهاج،وطنطا) بترتيب ٨٠١-١٠٠٠، واخيرا جامعات(عين شمس، والأزهر، وأسيوط، وحلوان، والمنوفية، والمنيا، وجنوب الوادي، والزقازيق) +١٠٠١(https://www.timeshighereducation.com)

وفي عام ٢٠٢٠ كان هناك عشرون جامعة مصرية في هذا التصنيف فنجد أن أسوان والمنصورة كان ترتيبها ٤٠١-٥٠٠، ثم جامعة قناة السويس بترتيب ٥٠١-٦٠٠،وحصلت بني سويف، والقاهرة، وكفر الشيخ على ترتيب ٦٠١-٨٠٠، وجاءت جامعات (عين شمس والجامعة الأمريكية في مصر، وبنها، وطنطا) بترتيب ٨٠١-١٠٠٠، وجامعات(الأزهر،

والإسكندرية، وأسيوط، والفيوم، وحلوان، والمنوفية، والمنيا، وسوهاج، وجنوب الوادي، والزقازيق) +١٠٠١(https://www.timeshighereducation.com).

ويوضح الجدول التالي رقم (٣) ترتيب بعض الجامعات الحكومية المصرية على مستوى العام بتصنيف THE خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ كالتالي:

جدول رقم (٣)

ترتيب بعض الجامعات الحكومية المصرية على مستوى العام بتصنيف THE خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

العام / الجامعة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
القاهرة	٦٠١-٨٠٠	▷٨٠٠	٨٠١-١٠٠٠	٨٠١-١٠٠٠	٦٠١-٨٠٠
عين شمس	-	▷٨٠٠	٨٠١-١٠٠٠	+١٠٠١	٨٠١-١٠٠٠
الإسكندرية	٦٠١-٨٠٠	▷٨٠٠	٨٠١-١٠٠٠	٨٠١-١٠٠٠	+١٠٠١
قناة السويس	٦٠١-٨٠٠	٦٠١-٨٠٠	٨٠١-١٠٠٠	٦٠١-٨٠٠	٥٠١-٦٠٠
الاجمالي	٨٠٠	٩٨١	١١٠٣	١٢٥٨	١٣٩٦

المصدر: https://www.timeshighereducation.com

٢-تصنيف مؤسسة QS (Quacquarelli Symonds) بدأت عملها كمصنف منذ عام ٢٠٠٤، ويترجم هذا التصنيف مفهوم أداء التعليم العالي إلى أربعة أبعاد رئيسية، وتحدد أفضل ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم، ويوضح الجدول رقم (٤) ترتيب بعض الجامعات المصرية الحكومية على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠ كالتالي:

جدول رقم (٤)

ترتيب بعض الجامعات المصرية على مستوى العالم باستخدام مؤشر QS خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

العام / الجامعة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
القاهرة	٥٠-٥٥٠	٥٥١-٦٠٠	٤٨١-٤٩٠	٥٢١-٥٣٠	٥٢١-٥٣٠
عين شمس	+٧٠١	+٧٠١	٧٥١-٨٠٠	٧٠١-٧٥٠	٨٠١-١٠٠٠
الإسكندرية	+٧٠١	+٧٠١	٧٥١-٨٠٠	٨٠-١٠٠٠	٨٠١-١٠٠٠
الأزهر	+٧٠١	+٧٠١	٨٠-١٠٠٠	٨٠-١٠٠٠	٨٠١-١٠٠٠
الإجمالي	٨٩١	٩١٦	٩٥٩	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر: QS World University Ranking 2016-2019, Top Universities, WWW. topuniversities.com

يوضح الجدول السابق رقم (٤) أن جامعة القاهرة جاءت في الترتيب ٥٢١-٥٣٠ من إجمالي ١٠٠٠ جامعة في عام ٢٠٢٠ لتحقق تقدما في ترتيبها عن عام ٢٠١٦ والذي بلغ ٥٠١-٥٥٠ من إجمالي ٨٩١ جامعة، وجاءت جامعات (عين شمس والإسكندرية والأزهر) في المرتبة +٧٠١ في عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧، وفي عام ٢٠٢٠ بلغ ترتيبهم ٨٠١-١٠٠٠ من إجمالي ١٠٠٠ جامعة (https://wwwtopuniversities.com).

وفيما يتعلق بوضع مصر بالمقارنة بالدول العربية ذكر تصنيف عام ٢٠١٩ أن هناك إحدى وأربعين جامعة عربية بينها أثنتا عشرة فقط ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وجاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة الأولى عربيًا لعام والمرتبة ١٨٩ عالميا. وجاءت الجامعة الأمريكية بالقاهرة في المركز التاسع عربيًا والمركز ٤٢٠ عالميًا، وجاءت جامعة القاهرة في المركز الثالث عشرة عربيًا، ٥٢١-٥٣٠ عالميا، وجامعة عين شمس في المركز الخامس والعشرون عربيًا(https://wwwtopuniversities.com).

وطبقاً لعام ٢٠٢٠ لم توجد أي جامعة حكومية من مصر بين أفضل عشر جامعات عربيًا، ولكن نالت الجامعات المصرية خمسة مراكز بين أفضل الجامعات العربية تراوحت بين المراكز من العاشر حتى التاسع والعشرين، وتقدمت الجامعة الأمريكية في القاهرة ٢٥ نقطة عن تصنيف عام ٢٠١٩ حيث كان ترتيبها ٤٢٠ عالميًا، وبلغ ترتيبها ٣٩٥ عالميًا في عام ٢٠٢٠، وجاءت في المركز التاسع عربيًا، وجاءت ٣٧ جامعة عربية في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة (https://wwwtopuniversities.com).

مما سبق يجب أن نشير إلى أن جميع التصنيفات تتعرض للانتقاد بحيث لا يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الجامعات ولا يجوز أن ينحصر بناء سياسات التعليم العالي في ضوء نتائج هذه التصنيفات، ولكن يمكن الاستفادة منها لتحسين أداء الجامعات في التعليم والبحث وخدمة المجتمع (http://alamarabi.com).

٣- الإنفاق على التعليم العالي

التعليم في مصر يواجه بالعديد من القيود التي تؤثر على قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة، منها قيود تمويلية متمثلة في محدودية الموارد المالية المخصصة من الموازنة العامة للدولة، بالشكل الذي يحد من إمكانية زيادة التمويل الذي يمكن أن يوجه نحو التعليم العالي، حيث تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى

موارد مالية كبيرة حتى تحقق أهدافها بكفاءة، وهذه الاحتياجات المالية تتزايد سنويًا لتتمكن هذه المؤسسات من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها التي تتطلب استثمارات ضخمة،إلى جانب زيادة الأعداد المتقدمة للجامعات والمعاهد العليا سنويًا في ظل الزيادة السكانية (البلتاجي،٢٠١٣،ص ص ١٧٥-١٧٦).

وبالرغم من زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر من ٢,٢٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤إلى أن بلغ ٣٣,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨(Biltagy,2010)،ثم بلغ٤١,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ثم زاد إلى أن بلغ ٨٠,٨ مليار جنيه في موازنة عام٢٠١٣/٢٠١٤، ثم بلغ ١٠٣,٩ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم زاد إلى أن بلغ ١٠٧ مليار جنية في موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٨(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٨، ص٤١٧)، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم بالشكل الذي يحقق جودة التعليم في مصر، وذلك لعدم تخصيص الموارد تخصيصا جيدا (بلتاجي، ص١٦).

ويوضح الجدول التالي رقم (٥)الإنفاق العام على التعليم في مصر طبقًا للموازنة العامة خلال الفترة٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٨ كالتالي:

جدول رقم (٥)

الإنفاق العام على التعليم في مصر طبقًا للموازنة العامة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٨

البيان / السنة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق على التعليم %
2010/2009	12,9	2,9	22,8
2011/2010	11,7	2,6	21,7
2012/2011	10,5	2,3	21,6
2013/2012	11,9	2,6	21,6
2014/2013	11,7	2,6	22,4
2015/2014	12,0	2,5	21,2
2016/2015	11,5	2,5	21,4
2017/2016	10,7	2,3	21,8
2018/2017	8,9	2,1	24,1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، القاهرة، ٢٠١٨.

يوضح الجدول السابق أن نسبة الإنفاق العام على التعليم في مصر من الإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨، فنجد أن هذه النسبة انخفضت من ١٢,٩٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى أن بلغت ١٠,٥٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢. ثم زادت حتى بلغت ١٢٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٥. ثم انخفضت بعد ذلك إلى أن بلغت ٨,٩٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٨، أما فيما يتعلق بنسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي في مصر من الإنفاق العام فنجد أنه يكاد يكون متماثل خلال الفترة حيث تراوحت النسبة ما بين ٢,٩٪ في بداية الفترة إلى أن بلغت ٢,١٪ في نهاية الفترة، أما نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي في مصر من إجمالي الإنفاق على التعليم فنجد أنها زادت من ٢٢,٨٪ في بداية الفترة إلى ٢٤,١٪ في نهاية الفترة مما يعكس أن هناك اهتماما بالتعليم الجامعي في مصر، ولكن يجب مراعاة استخدام الأموال بكفاءة.

كما يوضح الجدول التالي رقم (٦) الإنفاق العام على التعليم في مصر طبقًا للحساب الختامي خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٥/٢٠١٦كالتالي:

جدول رقم (٦)

الإنفاق العام على التعليم في مصر طبقاً للحساب الختامي خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٥/٢٠١٦

البيان / السنة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام ٪	نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من الإنفاق العام ٪	نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق على التعليم ٪
2010/2009	12,3	3,0	24,7
2011/2010	12,0	3,0	24,7
2012/2011	12,0	2,8	23,1
2013/2012	11,3	3,0	26,4
2014/2013	12,0	2,8	23,5
2015/2014	12,6	2,9	22,7
2016/2015	11,9	2,8	23,1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، القاهرة، ٢٠١٨

يوضح الجدول السابق أن نصيب التعليم العالي في ميزانية مصر انخفض من ٣٪ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى أن بلغ ٢,٨٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٦. كما انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم من ٢٤,٧٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠إلى ٢٣,١ ٪ في عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

مما سبق يمكن أن نشير إلى أنه بالرغم من مضاعفة حجم الإنفاق العام على التعليم في مصر، إلا أن الزيادة الحقيقية في حجمه أقل بكثير مما تبدو، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع معدل التضخم.ومن ثم الانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية. حيث نجد أن الإنفاق الحكومي على التعليم العالي لكل طالب كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفرد في مصر تمثل نسبة ٢٣٪ (العربي،٢٠١٠، ص١٢)، وهي نسبة منخفضة إذا تم مقارنتها بنسب الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفرد بالعديد من الدول، فعلى سبيل المثال نجد أن هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ٢٠,١٪، وفي النرويج تمثل ٤١,٦٪، وفي الدنمارك تمثل ٥١,٣٪ وذلك في عام ٢٠١١، وفي ماليزيا كانت تمثل ٥٤,٧٪، وفي اليابان تمثل ٢٥,٢٪، وفي سنغافورة تمثل ٢٢,٤٪، وفي لبنان تمثل ١٥,٦٪ وذلك في عام ٢٠١٣، وفي تونس كانت تمثل ٥٢,٧٪ في عام ٢٠١٤ (UNESCO, 2016, pp475-477).

وكان نصيب الطالب في مصر من الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بتعادل القوة الشرائية الثابتة للدولار يمثل٩٠٢ دولار(العربي،٢٠١٠، ص١٢) وبمقارنته بالعديد من الدول نجد أنه كان في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ١٠٠٩٢ دولارا في عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٣كان في اليابان يمثل ٨٩٧٧ دولارا، وفي ماليزيا يمثل ١٣٢٣١ دولارا، وفي سنغافورة يمثل ١٧٢١٣ دولارا، وفي لبنان يمثل ٢٦٧٠ دولارا، وفي تونس يمثل ٦٠٥٣ دولارا في عام ٢٠١٤، وبالنسبة لبعض الدول الافريقية كان في غانا يمثل ٢٤٩٦ دولارا فيعام ٢٠١٢، وفي النيجر يمثل ٥٥٢٥ دولارا في عام ٢٠١٢، وكان في عام ٢٠١١يمثل في تشاد٢٥٧٣ دولارا، وفي ملاوي يمثل ١٣١٤٦ دولارا، وفي الكاميرون كان يمثل ١٠٧٦ دولارا في عام ٢٠١٢، (UNESCO, 2016, pp475-477).

ومن المشكلات التي يعاني منها الإنفاق على التعليم في مصر أيضا عدم كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم .وذلك نتيجة لغياب السياسات والخطط التي توظف الموارد المحدودة توظيف جيد، وتتضح عدم كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم

العالي في مصر في كيفية توزيع ميزانية التعليم العالي على النفقات الجارية والاستثمارية، فنجد أن ٧٨٪ من موازنة التعليم العالي تذهب للنفقات الجارية، بينما تستحوذ النفقات الرأسمالية على ٢٢٪ فقط، بل أن أكثر من ٧٥٪ من النفقات الجارية مخصصة لأجور العاملين سواء كانوا إداريين أو أكاديميين(بلتاجي، ص١٧).

مما سبق نجد أن القصور في الإنفاق العام الموجه للتعليم العالي يمكن إسناده إلي عجز الموازنة من ناحية وارتفاع تكلفة التعليم العالي من ناحية أخرى، إلي جانب الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة الزيادة السكانية والتي خلقت أزمة في التعليم العالي نظرا للقدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات هذا القطاع، إلي جانب الخلل الواضح بين متطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم التكنولوجي والمعرفي ومخرجات قطاع التعليم العالي العاجزة عن مواكبة هذا التطور(بلتاجي،٢٠١٢، ص١٠).

٤-مؤشرات أداء التعليم العالي في مصر خلال تقارير التنافسية الدولية

نعرض في هذا المؤشر بعض البيانات التي تعكس أداء التعليم العالي في مصر خلال تقارير التنافسية الدولية والتي تعد أحد المعايير الدولية وهذا ما يوضحه جدول رقم (٧)، ويتضح منه تراجع ترتيب مصر في معدلات القيد في التعليم العالي حيث احتلت مصر الترتيب٧٦ من بين ١٣٧ دولة على مستوى العالم في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، بعد أن كانت في الترتيب ٥٩ من بين ١٣٤ دولة على مستوي العالم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأيضا تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بجودة نظام التعليم العالي فكانت تحتل الترتيب ١٢٦ من بين ١٣٤ دولة على مستوى العالم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأصبحت تحتل الترتيب ١٣٠ من بين ١٣٧ دولة على مستوى العالم في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وفي مؤشر جودة تعليم العلوم والرياضيات كانت مصر تحتل الترتيب ١٢٨ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من بين ١٣٤ دولة على مستوى العالم، ثم أصبحت ١٢٢ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ من بين ١٣٧ دولة على مستوى العالم، ومن ثم حققت ترتيب متقدم ولكن بشكل مجدود، وفي مؤشر توافر خدمات البحث والتدريب تراجع ترتيب مصر بعد أن كانت تحتل الترتيب ٩٢ بين ١٣٤ دولة على مستوى العالم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أصبحت تحتل الترتيب ١٢٥ بين ١٣٧ دولة على مستوى العالم في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وهذا ترتيب متأخر جدا، كذلك تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بمدى تدريب العاملين (أعضاء هيئة التدريس) حيث كانت تحتل المرتبة ٩٦ من بين ١٣٤دولة على مستوى العالم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم احتلت الترتيب ١١٦

من بين ١٣٧ دولة على مستوى العالم في عام ٢٠١٨/٢٠١٧. مما سبق نجد أن مصر تحتل مكانة متأخرة للغاية على مستوى العالم في معظم هذه المؤشرات في تقارير التنافسية الدولية.

جدول رقم (٧)

ترتيب مصر في مؤشرات أداء التعليم العالي والتدريب

خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٩- ٢٠١٧/٢٠١٨

البيان / السنة	معدل القيد بالتعليم العالي	جودة نظام التعليم العالي	جودة تعليم العلوم والرياضيات	توافر خدمات البحث والتدريب	مدي تدريب العاملين	إجمالي عدد الدول
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٥٩	١٣٦	١٢٨	٩٢	٩٦	١٣٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	٦٣	١٢٣	١٢٤	٧٨	١٠٦	١٣٣
٢٠١٠/٢٠١١	٧٨	١٣١	١٢٥	٦٤	١١٢	١٣٩
٢٠١١/٢٠١٢	٧٧	١٣٥	١٣٢	٨٣	١٣١	١٤٢
٢٠١٢/٢٠١٣	٧٣	١٣٩	١٣٩	٩٩	١٢٩	١٤٤
٢٠١٣/٢٠١٤	٨٢	١٤٥	١٤٥	١٠٣	١٣٨	١٤٨
٢٠١٤/٢٠١٥	٨٠	١٤١	١٣٦	١٢٤	١٤٢	١٤٤
٢٠١٥/٢٠١٦	٧٧	١٣٩	١٣١	١٣٩	١٣٩	١٤٠
٢٠١٦/٢٠١٧	٨١	١٣٥	١٣٠	١٣٦	١٣٧	١٣٨
٢٠١٧/٢٠١٨	٧٦	١٣٠	١٢٢	١٣٥	١١٦	١٣٧

المصدر:- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, Geneva, Various Issues.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج

تتمثل نتائج البحث فيما يلي:

١- يتميز اقتصاد المعرفة باعتماد النمو فيه على عامل المعرفة أكثر من أي وقت مضى، إذ يعد استثمار المعرفة في جميع قطاعات الاقتصاد مفتاحا للتنمية.

٢-الاقتصاد المعرفي يرتكز على أحد الدعائم المهمة المتمثلة في التعليم، ولا يمكن الانطلاق نحو اقتصاد المعرفة دون وجود نظام تعليمي متطور، وبيئة مشجعة على البحث العلمي، فضلا عن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة.

٣- زيادة معدلات قيد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في مصر سواء في التعليم الحكومي أو الخاص، مع ملاحظة ارتفاع معدلات القيد في الجامعات الخاصة عن الجامعات الحكومية.

٤-زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم في مصر طبقًا للموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٧/٢٠١٨، ولكن هذه الزيادة في الإنفاق على التعليم تظل عاجزة عن مواجهة متطلبات التعليم العالي في مصر، وذلك لأن النسبة الموجه للتعليم العالي من جملة الإنفاق العام على التعليم لم تكن مرتفعة، فنسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من الإنفاق العام انخفضت خلال الفترة السابقة، هذا إلى جانب انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي لكل طالب كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفرد في مصر.

٥- استطاعت الجامعات المصرية بالرغم مما تعانيه من قصور في بعض النواحي، أن تحرز تقدما في التصنيف العالمي للجامعات سواء على المستوى العالمي أو العربي.

ثانيًا التوصيات

يوصي البحث بما يلي:

١- وضع خطة قومية للاستثمار في اقتصاد المعرفة ،ودعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاهتمام بجودة العملية التعليمية، ذلك لأن المعرفة أصبحت أهم عنصر من عناصر العملية الإنتاجية.

٢- ضرورة زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، من أجل تعزيز المعرفة في مرافق التعليم بمستوياته المختلفة، مع ضرورة مراعاة التخصيص الجيد لهذه الموارد.

٣- زيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم العالي، على أن يكون خاضعًا لمعايير الجودة من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في إدارات التعليم المختلفة، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع القطاع الخاص المحلي والجامعات الأجنبية.

الملخص

تتمثل مشكلة البحث في أنه على الرغم من أهمية التعليم والذي يعد أحد ركائز الاقتصاد المعرفي، إلا أنه يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدعم من جانب الدولة، سواء فيما يتعلق بزيادة معدل الإنفاق أو الاستثمار لتطوير التعليم العالي في مصر، وبالنظر كذلك إلى مؤشرات التعليم العالي في مصر في تقارير التنافسية الدولية نجد أن مصر تحتل مكانة غير متقدمة .وهذا ما أدى إلى دراسة الوضع الحالي للتعليم العالي في مصر. وتقييم أدائه من خلال دراسة بعض المؤشرات المتمثلة في تطور عدد الجامعات ومعدلات الالتحاق فيها، ودراسة تصنيف الجامعات المصرية، ومعدلات الإنفاق العام على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص. وكان من نتائج البحث أن هناك تطورا في عدد الجامعات الحكومية والخاصة في مصر خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بالشكل الذي زاد معه معدلات التحاق الطلاب فيها، وهذا يعكس مدى قدرة الجامعات المصرية على استيعاب الزيادة في عدد الطلاب، كما تبين زيادة عدد الجامعات المصرية في التصنيف العالمي للجامعات، وعلى الرغم من أن الجامعات المصرية ترتيبها غير متقدم إلا أنها تسعى إلى تحسين ترتيبها في التصنيفات الثلاثة التي تم تناولها في البحث واستطاعت أن تحقق ترتيبا متقدما خلال الفترة من ٢٠١٦ حتي ٢٠٢٠، كما تبين من البحث أن حجم الإنفاق العام على التعليم في مصر بشكل عام في تزايد ،إلا أن النسبة الموجه للتعليم العالي من جملة الإنفاق العام على التعليم لم تكن مرتفعة، مما يعكس أن متطلبات مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى المزيد من التمويل حتى تستطيع أن تحقق أهدافها وتطلعاتها للوصول إلى مجتمع المعرفة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري" دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر"، مجلة مصر المعاصرة، السنة مائة وخمسة، العدد ٥١٣،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير٢٠١٤.

أحمد بن حامد نفادي، دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، مجلة مصر المعاصرة،السنة مائة وخمسة،العدد ٥١٣، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة،يناير٢٠١٤.

أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة،٢٠١٠.

إيناس فهمي حسين عبد الله، أثر اقتصاد المعرفة على استدامة تنمية قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري،المؤتمر الدولي السنوي "التصنيع والتنمية المستدامة"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٨.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، القاهرة، ٢٠١٨.

الجوهرة بنت عبد الرحمن العبد الجبار، دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، المحرم - جماد الآخر ١٤٣٨ه، أكتوبر ٢٠١٦- مارس ٢٠١٧م.

المرصد الوطني للتنافسية، مؤشرات اقتصاد المعرفة الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٣.

حميدة ميلاد أبو رونية، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصاد ليبيا نموذجا، http://drhamida.ly/wp-content/uploads/documents

دينا حسين عيسوي، مؤشرات تصنيف مؤسسات التعليم العالي، دراسة تحليلية مع التطبيق على جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

دينا محيى الدين محمد، الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١١.

سارة فاروق علي، تقييم منظومة التعليم العالي في مصر في ضوء متطلبات بناء مجتمع المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات، القاهرة، ٢٠١٩.

صادق على طعان، الاقتصاد المعرفي ودورة في التنمية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد الثالث عشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٩.

صهيب كمال الاغا، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، غزة، فلسطين، ٢٠١٣.

علي كاظم هلال، واقع اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الافادة من تجارب بعض الدول العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٤.

فؤاد بن غضبان، مدن المعرفة والمدن الذكية «مراكز للتبادل المعرفي والتحول الحضري الجديد»، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

كريم سالم حسين الغالبي، محمد نعمة الزبيري، الاقتصاد المعرفي ودورة في التنمية الاقتصادية «جمهورية مصر العربية نموذجا»، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الرابع والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٠٩.

عيسى خليفي، وكمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول «المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي

التنافسي للمؤسسات الاقتصادية»، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ١٢-١٣ نوفمبر٢٠٠٥.

كنيدة زليخة، بوقموم محمد، الاندماج في اقتصاد المعرفة: بين المتطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٨.

محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي» مصر أنموذجا «، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٨.

محمد عبد الله شاهين، الاقتصاد المعرفي وأثرة على التنمية الاقتصادية للدول العربية، الطبعة الأولي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، ٢٠١٨.

محمد فتحي عبد الهادي، اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية «دراسة تحليلية ودروس مستفادة»، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد الأول، العدد الأول، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

محمود حامد محمود عبد الرازق، الاقتصاد الجديد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.

مراد علة، الاقتصاد المعرفي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا «، http://gulfpolicies.com

مروة بلتاجي، تمويل التعليم العالي في مصر المشكلات والبدائل المقترحة، http://www.pidegypt.org

مروة بلتاجي، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر عن تمويل التعليم العالي في مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٢.

معهد التخطيط القومي، متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٧٧، القاهرة، أغسطس ٢٠١٧.

منظمة التعاون والتنمية. مراجعات لسياسات التعليم الوطنية « التعليم العالي في مصر»، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ٢٠١٠.

ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة. مجلة الباحث، العدد الخامس عشر، الجزائر، ٢٠١٥.

هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة « ورقة إطارية»، مجلة دراسات اقتصادية، العدد٥١، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، الرياض، المملكة العربية السعودية،١٤٣٥-٢٠١٤.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٨، http://portal.mohesr.gov.eg.

وزارة التعليم العالي، النشرة الدورية، القاهرة، ٢٠١٣/٢٠١٧، ٢٠١٤/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩.

ياسر عوض عبد الرسول، الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية وتطوير الموارد البشرية، مجلة مصر المعاصرة، السنة مائة وأربعة، العدد ٥٠٩، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠١٣.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Biltagy, M. "Determinants of Optimal Schooling Level in Egypt Using a Human Capital Model", Ph.D. Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt, 2010.

Bloom et al, Higher Education and Economic Growth in Africa, International Journal of African Higher Education, Vol.1, No.1.2014. https://ejournals.bc.edu.

Brinkley and lee, The Knowledge Economy in Europe:AReport PreparedFo rthe2007EUSpringCouncil,www.semanticscholar.org.

Hogan, Timothy, An Overview of the Knowledge Economy, With A Focus on Arizona, center for competitiveness and prosperity research,

L.williamSeidman Research Institute, W.P.Carey School of Business, Arizona State University.2011.

Montenegro. Claudio E and Patrinos. Harry A, Estimates of Returns to Schooling Around the World, Policy Research Working Paper, 2070, World Bank Group.2014.http://econ.worldbank.org

Organization for Economic Cooperation and development, The Knowledge-based Economy, OECD Documents. OECD/GD 96,102,1996.

QS World University Ranking 2016-2019, Top Universities, Available at WWW.topuniversities.com.

UNDP: United Nation Development Program,2003, Available at :WWW. undp.org

UNESCO, Education for People and Planet: CreatingSustainable futures for all, Global Education Monitoring Report, United Nation Educational, Scientific and Cultural Organization, 2016.

VestorKuo, Basic Concepts of Information and Communication Technology, 2011,Available at: WWW.itdesk.info

World Development Report, Learning to Realize Education's Promise, World Bank Group,Washington,DC,2018.

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, Geneva, Various Issues.

Zhen-Wei Qiang, et al , Contribution of Information and Communication Technologies to Growth, Washington, DC,: World Bank ,2004.

ثالثا: مواقع على شبكة المعلومات الدولية

http://alamarabi.com

http://albawabhnews.com

http://www.shanghairanking.com/ARWU2017.html

https://www.timeshighereducation.com.

WWW.topuniversities.com.

WWW.worldbank.org.

Evaluating the Performance of Higher Education in Egypt within the Framework of the knowledge Economy

Dr Neven Farag Ebrahim

Abstract

The Research Problem is that Despite the Importance of Education, which is one of the Pillars of the Knowledge Economy, it Needs More Attention and Support on the Part of the State, whether with Regard to Increasing the Rate of Spending or Investment to Develop Higher Education in Egypt, and also Considering the Indicators of Higher Education in Egypt in the Reports of International Competitiveness, we Find that Egypt Occupies a Non-Advanced Position, and this has Led to a Study of the Current Situation of Higher Education in Egypt, and an Evaluation of its Performance through the Study of Some Indicators, and one of the Research Results was that there was an Evolution in the Number of Public and Private Universities in Egypt During the study period From 2009/2010 to 2018/2019, as the Number of Egyptian Universities in the International Rankings of Universities has shown to Increase, and the Volume of Public Spending on Education in Egypt in General has Increased, but the Ratio Directed to Higher Education out of the total Public Spending on Education has not been High, which Reflects that the Requirements of Higher Education Institutions Need More of Financing so that it Can Achieve its Goals and Aspirations to Reach the Knowledge Society

Key Words:

Higher Education - knowledge Economy- knowledge-

- Education and Scientific Research - Human Capital.